

توزيع  
مجاني



# بوابة المشروعات

صحيفة فصلية تصدر عن البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة

ربيع - 30 / 4 / 2016

العدد الأول

## الافتتاحية

### مواكبة المستجدات وتحصين الذات

بأسم أسرة التحرير يطيب لنا أن نعلن عن ميلاد صحيفة البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة الفصلية (بوابة المشروعات) لتكون لسان حاله وتواكب اخباره وبرامجه وخططه المتنوعة وتكون رافداً يساهم في التعريف بالبرنامج ونشر ثقافة الإبداع والابتكار وريادة الأعمال في المجتمع ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة

إن البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة يولي عناية خاصة واهتماماً واضحاً بالمشاريع الصغرى والمتوسطة وإبراز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس غريباً هذا الاهتمام إذ أثبتت تجارب دول العالم المتقدمة أن المشروعات الصغرى والمتوسطة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة إن هيئ لها المناخ الملائم والتمويل اللازم وأعطيت ما تستحقه من اهتمام في القوانين والتشريعات ومنحت الفرصة لإثبات ذاتها والوقوف على قدميها والشواهد التاريخية تؤكد أن المشاريع الصغرى والمتوسطة هي بمثابة اللبنة الأساسية في بناء الصروح الاقتصادية الشامخة في بلدان العالم المتطورة، فذلك المشغل الصغير قد انبثق عنه مصنع كبير، وهذا المحل المتواضع قد تطور ليصبح شركة تجارية ضخمة، وذلك الحقل الزراعي المحدود بمساحته وإمكاناته قد انطلق ليصبح حقلاً زراعياً واسعاً. ومما يؤكد ذلك أن الثورة الصناعية التي شهدتها بريطانيا وفرنسا وألمانيا في القرن الثامن عشر لم تأت من فراغ وإنما انطلقت هذه الثورة من المشاغل الصناعية البسيطة والصغيرة التي كانت موجودة آنذاك.

إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل حجر الزاوية الذي يقوم عليه التطور الاقتصادي وقد كثر في الآونة الأخيرة الحديث عن قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على مواكبة المستجدات وتحسين الذات لمواجهة التحديات المستقبلية .

والله ولي التوفيق

المكتب الإعلامي

في إطار تفعيل برنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي:

دورات تدريبية لفئة ذوي

الاحتياجات الخاصة



2

مدير عام البرنامج الوطني للمشروعات

الصغرى والمتوسطة

بعث المشروعات الصغرى

والمتوسطة مسؤولية العديد من

الجهات ذات العلاقة.



4

البرنامج الوطني للمشروعات  
الصغرى والمتوسطة مؤسسة  
تنموية رائدة تدعم ريادة الأعمال



6

الاجتماع السنوي لمبادرة  
منظمة التعاون والتطوير  
الاقتصادي الخاصة بالشرق  
الأوسط وشمال أفريقيا



8

الاستراتيجية الوطنية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة ودعم القطاع الخاص

تحت شعار « نحو تنوع مصادر الدخل وخلق فرص العمل »  
«To Diversify National Income Sources and Creating Jobs»

بفندق المهاري، قاعة الخيمة، طرابلس - ليبيا

10 مايو 2016 م

ورشة  
عمل

## مركز أعمال بنغازي يستأنف نشاطاته



استأنف مركز أعمال بنغازي الذي يعد أحد المراكز الرئيسية التابعة للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة نشاطه بتنفيذ دورة تدريبية اختتمت يوم الخميس الموافق 24 مارس 2016م لمنتسبي مكتب الرياضة التابع لهيئة الشباب ببنغازي وذلك في مجال ( الريادة والإبداع وتوليد الأفكار) وقد استمرت الدورة التي شارك فيها عدد 25 مشاركاً على مدى يومين تم التطرق فيها إلى مفهوم ريادة الأعمال والصفات والكفاءات الواجب توافرها في الريادي إضافة إلى تنظيم جلسة (عصف ذهني) لاختيار أفكار مشروع . تأتي هذه الدورة على خلفية جلسة ترويجية نظمها المركز في وقت سابق لعدد من منتسبي مكتب الرياضة التابع لهيئة الشباب ببنغازي تم فيها التعريف بالمركز والخدمات التي يعمد إلى تقديمها .

## مركز أعمال طرابلس يستقطب أصحاب الأفكار الريادية

ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:  
دورات تدريبية لذوي الاحتياجات الخاصة



لا يزال مركز أعمال طرابلس أسوة بباقي المراكز التابعة للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة يستقبل المبادرين وأصحاب أفكار المشاريع بصفة مستمرة حيث يعمل المسؤولون على المركز على تسجيل وتوثيق بياناتهم تمهيدا لإشراكهم في سلسلة دورات لغرض صقل مهاراتهم وتقديم الدعم لهم وفقا للطرق العلمية الصحيحة . وقد شهد المركز تنظيم عدد من الأنشطة المختلفة خلال الثلاثة الأشهر الأولى من سنة 2016 كان أهمها دورة تدريبية في مجال الريادة والإبداع وتوليد الأفكار بمقر المركز يومي الأحد والاثنين الموافق 8-7/2 /2016 لعدد من المسجلين بالمركز دارت حول مناقشة سبل تقديم الدعم الفني في كيفية بلورة وتحسين فكرة المشروع .



كما نظم المركز محاضرة في مجال التسويق الالكتروني قام بإلقائها أحد الرياديين المستفيدين من الخدمات التي تقدمها حاضنة تقنية المعلومات والاتصالات بالبرنامج السيد وائل الصكوح صاحب مشروع (جربة للتسويق عبر الانترنت) استهدفت عددا من الرياديين الذين سبق وأن أعدوا دراسات جدوى لمشاريعهم وأيضاً من أولئك الذي اجتازوا الدورة التدريبية الأولى ضمن سلسلة الدورات التي تقدمها الحاضنات ومراكز الأعمال والتي تعمل على التعريف بمفهوم الريادة والإبداع .



ضمن تفعيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا انطلق الأحد 6 مارس 2016 البرنامج التدريبي المخصص لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بمقر مركز أعمال ذوي الاحتياجات الخاصة في طرابلس استمر لمدة أربعة أسابيع . وقد أفاد السيد عيسى الأمين مدير مركز ذوي الاحتياجات الخاصة بأن هذا البرنامج التدريبي الذي استهدف 20 شخصا من هذه الفئة يأتي بالتنسيق والتعاون بين البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة والمنظمة الوطنية الليبية لتنمية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبرعاية من الأمم المتحدة كجزء من برنامجها الإنمائي في ليبيا قام بتنفيذها مجموعة من الأساتذة والخبراء من البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة . وقد اشتملت الدورات على العديد من المواضيع في ريادة الأعمال وتوليد الأفكار وإعداد دراسات الجدوى والتشريعات ومناصرة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة .



وفي السياق نفسه يتم حاليا التحضير لحزمة جديدة من الدورات تستهدف المرأة والمزعم تنفيذها قريبا في اطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا .

## اجتماع مشترك بين البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة و الهيئة العامة للمعلومات



عقد يوم الأربعاء (30-3-2016) اجتماع مشترك بمقر الهيئة العامة للمعلومات بطرابلس، بين عدد من مديري الإدارات والمكاتب بالبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ومسؤولين عن الهيئة العامة للمعلومات وتم خلاله بحث عدد من الموضوعات المتعلقة بتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك وخاصة فيما يتعلق بدعم الجهود التي يبذلها البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة في نشر ثقافة الريادة والإبداع للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني حيث تناول اللقاء استعراض خطط وبرامج البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

وقد اتفق الطرفان في نهاية الاجتماع على تشكيل لجنة فنية مشتركة لوضع إطار عام للتعاون تمهيداً لإبرام اتفاقية شراكة ثنائية تتضمن بنودها تبادل المعلومات والخبرات وإقامة ورش العمل التخصصية وتوطين التقنية الرقمية وإعداد التقرير الوطني الأول حول المشروعات الصغرى .

وفقاً للخطة التدريبية السنوية لسنة 2016

## انطلاق أولى الدورات التدريبية بمركز أعمال مصراتة



وفقاً للخطة التدريبية السنوية لسنة 2016 انطلقت أولى الدورات التدريبية بمركز أعمال مصراتة في مجال «الريادة و الإبداع و توليد الأفكار» استمرت على مدى يومي 27-29/03/2016 م بمقر المركز.

الدورة التي قدمها الأستاذ /محمد اسميو المدرب والخبير في الموارد البشرية استهدفت عدد «11» متدرباً من المبادرين الراغبين في تأسيس مشروعات صغرى ومتوسطة وقد قام في نهايتها السيد/ على معافى مدير مركز أعمال مصراتة بتوزيع الشهادات على المشاركين.

وجار العمل من قبل مركز أعمال مصراتة علي تنظيم المزيد من الدورات التدريبية خلال الأيام القادمة للمشاركين في هذه الدورة وذلك بعد اجتيازهم لها حيث ستختص الدورات المرتقبة بمواضيع تتعلق بكيفية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والتشريعات المصاحبة .

يذكر أن مركز أعمال مصراتة أسوة بباقي المراكز قد شرع في تقديم خدماته للمستهدفين من استقبال المبادرين وتقديم المشورات والدورات والاستشارات اللازمة بالتعاون مع مستشاري المركز .

الجدير ذكره أن المدير العام للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة كان قد قام بعديد الزيارات للمركز وذلك ضمن اشرافه المباشر على عملية تأسيس المراكز والحاضنات المستحدثة بالبرنامج.

## البرنامج الوطني يشارك في الدورة ال44 لمعرض طرابلس الدولي



شارك البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة في فعاليات الدورة 44 لمعرض طرابلس الدولي التي اقيمت في شهر إبريل 2016 .

وقد تمثلت مشاركة البرنامج في هذه الدورة في تخصيص جناح أبرز من خلاله دور البرنامج الفاعل في تنمية ودعم المشاريع الصغرى والمتوسطة حيث عكف القائمون على الجناح على تقديم الشرح والايضاح لزواره في كل ما يتعلق بدور البرنامج وما يقوم به من دعم لأصحاب المشاريع إضافة إلى تزويدهم بالمطبوعات والنشرات التعريفية الخاصة بذلك.

معلوماً أن المعرض كان قد افتتح السبت الموافق 2-4-2016 في جو بهيج وبحضور لفييف من الحضور وفي مقدمتهم السيد عميد بلدية طرابلس ونخبة من السادة الخبراء وكبار الضيوف .



## مدير عام البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة : د. عبد الناصر أبو زقية:

### مسؤولية بعث المشروعات الصغرى والمتوسطة لا تقع على عاتق البرنامج الوطني وحده وإنما هي مسؤولية العديد من الجهات ذات العلاقة



نجاح أي  
مشروع سواء  
كان متوسطا  
أو صغيرا  
يتوقف على  
دراسة جدواه  
الاقتصادية

عند إعدادكم لهذه الدراسات خاصة وأن نجاح أي مشروع اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على الكيفية التي أعدت بها هذه الدراسات وهل تم تمويل مشروعات أعدت دراستها من قبلكم فعلا وإذا ما كانت الاجابة بنعم هل انطلقت هذه المشاريع فعليا في سوق العمل؟

● كبرنامج وطني يعني بتعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية نتفهم جيدا أن نجاح أي مشروع سواء كان متوسطا أو صغيرا يتوقف على دراسة

جدواه الاقتصادية ولهذا السبب فإننا نعمل ونتبنى جملة من المعايير في إعدادنا لهذه الدراسات وهي معايير دولية تم تطبيقها في العديد من دول العالم. فمهمة إعداد الدراسات موكلة للمستشارين بالبرنامج وهم خبراء وطنية على قدر من الكفاءة والمهنية ولديهم دراية واسعة بأسس وأصول إعداد الدراسات الاقتصادية وقد تم مؤخرا إدخال منظومة (الكومفار) لإعداد الدراسات وهي منظومة دولية تعمل بها العديد من المؤسسات الدولية وهي معتمدة من (الينيدوا) ، وبالتالي ووفقا لهذا فإن هذه الدراسات ستكون مطابقة لمتطلبات وواقع السوق .

أما فيما يخص سؤالك عن تمويل المشروعات المحالة لدراساتها من خلالنا فإن هناك عددا من أصحاب هذه الدراسات قد تم تمويلهم، وهنا يجب أن ننوه أن البرنامج الوطني لا يقف دوره عند إحالة المشاريع إلى المؤسسات المالية وإنما يستمر حتى بعد التمويل، لمواكبة الانطلاق الفعلي والتشغيل .

■ قد يتساءل الكثير من الناس عن البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة من حيث طبيعته وأهدافه فهل لك أن تعطينا لمحة مبسطة عن البرنامج وعن أهدافه التي أنشئ من أجلها؟

● أولا باسمي وباسم زملائي في البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة أرحب بكم وأتمنى لصحيفة (بوابة المشروعات) النجاح والتوفيق وأن تكون منارة من منارات الإعلام الهادف ، وإجابة عن سؤالك فإن البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وحدة إدارية عامة أنشئ لهدف تعزيز برامج التنمية الاقتصادية والبشرية وبناء المهارات والقدرات لدعم الاقتصاد الوطني من خلال رعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة .

ويعمل البرنامج على تنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة في مجال التحول نحو القطاع الخاص والمساهمة في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي من خلال دعم المبادرين والمبدعين لتكوين

مشروعات اقتصادية (سلع وخدمات ذات قيمة عالمية عالية). كما يهتم البرنامج بخلق قدرة تنافسية للمشروعات الصغرى والمتوسطة نحو تعزيز ثقافة الجودة الكاملة. وكذلك من بين أهداف البرنامج الوطني دمج وتفعيل أدوار الفئات المهمة من المجتمع في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (المرأة ، ذوو الاحتياجات الخاصة) وأيضا تحقيق الشراكة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويعمل البرنامج الوطني على تحقيق الأهداف المذكورة من خلال شبكة من الحاضنات ومراكز الأعمال المنتشرة في مختلف المناطق والتي تعمل على طي المسافات وفتح باب للتواصل المباشر مع الفئات المستهدفة بالخدمة.

■ عند تعريفك بالبرنامج الوطني وعن أهدافه تحدثت عن مراكز وحاضنات الأعمال وهي من المفاهيم التي قد لا تكون معروفة عند العامة، نريد أن نعرفنا أكثر بهذه الهياكل .

● نعم تعد مراكز الأعمال والحاضنات من أهم هياكل الدعم والمساندة للراغبين في إقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة. فمراكز الأعمال في حقيقتها هي وحدات دعم مختصة بنشر ثقافة الريادة والابتكار في المجتمع ومساعدة الراغبين في تأسيس مشروعات صغرى أو متوسطة، وتشمل هذه الخدمات على: التدريب، ودراسات الجدوى، والمواكبة خلال فترة التأسيس والانطلاق والتشغيل وربطها بالجهات المعنية.

أما الحاضنات فهي جهات تهدف إلى دعم وتطوير وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال تقديم إطار متكامل يشمل توفير الأماكن والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم المخصصة لمساعدة أرباب تلك المشروعات سواء كانت إنتاجية أو خدمية أو متخصصة .

■ فيما يتعلق بدراسات الجدوى هل هناك أي معايير تتبناها

للقطاع الخاص وهي المؤسسات التابعة للوزارات مثل هيئة النهوض بالصناعة والمراكز التخصصية والتي تستهدف أن يكون دورها في تحديد نوع المشروعات بالمناطق وإجراء الدراسات حول المشروعات الملائمة لكل منطقة مما يتوافق والمواد الخام المحلية المتوفرة بها . اما عن سؤالك عن أهم الانجازات التي عمل البرنامج الوطني على تحقيقها منذ تأسيسه : فهي تكوين قاعدة وطنية من الخبراء والمستشارين، إنشاء شبكة من مراكز الأعمال والحاضنات واستقبال أكثر من 14000 ريادي وانجاز أكثر من 700 دراسة اقتصادية في مختلف المجالات، وتنظيم دورات تدريبية لأكثر من 3800 ريادي في إدارة المشاريع ودراسة الجدوى الاقتصادية والقوانين والتشريعات والريادة واختيار المشاريع. والتشبيك مع المؤسسات الدولية لدعم المشروعات، وانجاز مبادرات لتطوير القطاع الخاص هم: المبادرة الوطنية لدعم مشروعات ذوي الإعاقة، والمبادرة الوطنية لدعم المرأة، والمبادرة الوطنية للتمكين الاقتصادي للشباب .

ودورنا واضح كدراغ فني يقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والتدريب وتقديم الاستشارات ومتابعة المشروعات بعد انطلاقها وهذا كله دور محوري وأساسي ولكنه لا يكفي، نحتاج إلى أن تقوم المؤسسات الأخرى بدورها وهي المصارف بالتمويل والدولة بالتشريعات الكفيلة بالضمان.

■ في نهاية حوارنا هذا هل لك أية رسالة أو كلمة تريد إيصالها لقراء هذه الصحيفة؟

● رسالتي هي أن الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني والتي لا تخفى على أحد تحتم علينا بالضرورة العمل على تطوير القطاع الخاص على نحو يكون قادرا على المساهمة في عمليات التنمية بكفاءة عالية كأحد الروافد الأساسية للاقتصاد ولا شك أن المشروعات الصغرى والمتوسطة ستلعب الدور الأكبر في هذا المجال. ولأهمية هذا الدور كانت مسؤولية بعث هذه المشروعات لا تقع على عاتق البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وحده وإنما هي مسؤولية العديد من الجهات ذات العلاقة فالمسؤولية جماعية تضامنية. فالبرغم من الخطوات المهمة التي خطاها البرنامج الوطني والتي كان لها الأثر تظل معضلة غياب قنوات التمويل المباشرة وغياب مؤشرات الالتزام الواضح من الجهات الممولة نحو ما يحال إليها من مشروعات من البرنامج الوطني العقبان الرئيسة التي تحول دون قيام البرنامج الوطني بدوره الأساسي كباعث للمشروعات والذي ابتغاه المشرع منه .

لهذا ومن خلال هذه البوابة صحيفة ( بوابة المشروعات) أدعو كافة الجهات المسؤولة في الدولة للتعاون معنا في هذه المهمة الوطنية وحلحلة ومواجهة كل هذه العراقيل والتي سيكون لحلها بالغ الأثر في الاستقرار الذي ننشده في هذه المرحلة المهمة من بناء الدولة.

دورنا واضح

كدراغ فني

يقوم بإعداد

دراسات الجدوى

الاقتصادية

والتدريب

وتقديم

الاستشارات

■ هل من عراقيل أو صعوبات تواجهكم في تحقيق أهدافكم كبرنامج وطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ؟

● العراقيل والصعوبات دائما موجودة أمام أي نشاط أو عمل وبالنسبة لنا فهي كثيرة ربما أوجزها في الآتي :

عدم وجود قانون خاص يعنى بنشاط المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا فالموجود هو عبارة عن عدد من الأحكام المبعثرة بين عدد من التشريعات لا نرى فيها الكفاية التي تمكن من خلق بيئة مناسبة لبعث هذا القطاع الحيوي الذي من الممكن ان ينعش الحياة الاقتصادية في البلد .

ومحاولة منا لسد هذا الخلل فقد عملنا على إعداد مسودة لمشروع قانون خاص يعنى بقطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة حاولنا من خلاله تذليل وتبسيط بعض الأمور التي يعاني منها راغبو إقامة المشروعات هي خطوة أولى غير مكتملة إلا إننا نعتقد أنها ستكون خطوة مهمة نحو ميلاد وسن هذا القانون .

ومن الصعوبات التي لا أقول إنها تواجه البرنامج الوطني بقدر ما هي تواجه قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة بشكل عام هي مشكلة الحصول على التمويل حيث تعد إشكالية التمويل وفقاً لطبيعة البنية الهيكلية والتشريعية لمؤسسات التمويل عقبة نحو ما يحال إليها من مشروعات من البرنامج، العقبة التي حالت دون قيام البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بدوره الباعث للمشروعات والذي ابتغاه المشرع منه .

فقد تم إحالة العديد من دراسات الجدوى للمشاريع التي أشرف عليها البرنامج للمؤسسات التمويلية لغرض التمويل إلا أن الكثير لم يتحصل على التمويل المطلوب والسبب في ذلك قد يكون مرده إلى أن تلك المؤسسات التمويلية قد تعذر عليها وفقاً للأساليب والإجراءات المتبعة تمويل هذه المشروعات، ولأسباب عديدة ومنها على سبيل المثال لا الحصر طلب الرهانات التي يعجز عن الوفاء بها معظم الراغبين في إنشاء تلك المشروعات، ناهيك عن افتقار تلك المؤسسات التمويلية في كثير من الأحيان إلى السيولة المالية اللازمة لتمويل تلك المشروعات، وكذلك مخاطر عدم الجدية في متابعة استرجاع القروض باعتبارها قروضا مضمونة من طرف الدولة الليبية، وهذه من المخاطر التي عادة ما تتحقق عندما يكون موضوع ضمان الإقراض من طرف ثالث.

■ هنالك شكوك في مدى جدوى ما قدمه البرنامج الوطني خلال السنوات الماضية خصوصا في ظل غياب مشاريع فعلية ممولة ومدعومة على أرض الواقع ما راكم على ذلك ؟

● إن الدور المنوط بالبرنامج هو تقديم الدعم الفني المتمثل في تقديم الاستشارات لأصحاب المشروعات وتدريبهم على إدارتها وإجراء الدراسات الاقتصادية لها ويبدو أن هذا الدور غير كاف باعتبار أن الهدف النهائي هو توظيف مشروعات صغرى ومتوسطة والأمر يتطلب التنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة للقيام بدورها المكمل لعمل البرنامج وأخص بالذكر المؤسسات التمويلية التي يعول عليها للقيام بالدور التمويلي المفقود من خلال وضوح الرؤية وآليات التمويل.

كما أن هناك مؤسسات أخرى لها دور مهم في عملية التحول

# البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة

## نبذة عامة

في إطار نشر ثقافة الريادة في المجتمع وبعث المشاريع الصغرى والمتوسطة، انطلقت المؤسسة بهدف تأسيس وتطوير هيكل دعم ومساندة مختلف المشروعات الاقتصادية سواء كانت خدمية أو زراعية أو صناعية، حيث ثبت عالمياً أنها عرضة للفشل إذا لم تتوفر لها الدعم اللازم خاصة في مراحلها الأولى من التأسيس والانطلاق. كما تحظى ريادة الأعمال باهتمام كبير في مختلف أنحاء العالم لدورها المحوري في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد، وإنعاش النمو الاقتصادي، وخلق مواطن عمل جديدة، فضلاً عن مزايا أخرى تتمثل في قدرتها على الابتكار والمساهمة في بناء الاقتصاد المعرفي وحاجتها المحدودة للموارد المالية مقارنة بالمشروعات الكبيرة والمساهمة في تحقيق التنمية المكانية.

## التأسيس

أنشئ البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بموجب القرار رقم (845) لسنة 2007م، حيث كانت تبعيته للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي. ثم صدر القرار رقم (472) لسنة 2009م، بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، وتصنيفها، وتوضيح مصادر تمويلها.. وبتاريخ 29-3-2011م صدر القرار رقم (73) لسنة 2011م، بمقتضاه تم إعادة تنظيم البرنامج الوطني وتقرر بعض الأحكام بشأنه من أهمها منح البرنامج الشخصية الاعتبارية، والذمة المالية المستقلة ونقلت تبعيته لوزارة الصناعة والاقتصاد والتجارة (سابقاً). وقد حدد هذا القرار أهداف البرنامج في تنمية ورعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة بما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية.

## مكونات البرنامج

يتكون البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة من العديد من التقسيمات الإدارية والفنية التي يتم من خلالها إدارة سير العمل ووضع وتنفيذ السياسات والخطط والأهداف التي يتم اتخاذها في كل ما يتعلق بتنفيذ أهداف البرنامج ولعل أهم هذه التقسيمات:

- إدارة التطوير والتخطيط الاستراتيجي .
- إدارة الحاضنات ومراكز الأعمال .
- إدارة الموارد البشرية .
- إدارة الشؤون الإدارية والمالية .
- إدارة متابعة التمويل والدعم الفني .
- مكتب التشبيك والشراكات الاستراتيجية .
- مكتب المدير العام .
- مكتب الإعلام .
- المكتب القانوني .

وتعد إدارة الحاضنات ومراكز الأعمال أحد أهم مكونات البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة والذراع الفني له ويكمن هدفها الأساسي في تنفيذ خطط وبرامج وسياسات البرنامج في إطلاق مشروعات صغرى ومتوسطة يكون ذلك باحتضان الأفكار الابتكارية والإبداعية لدى رواد هذه المراكز والحاضنات والمساهمة في تحويل هذه الأفكار إلى مشروعات ريادية بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب والمتابعة سواء لهذه المشاريع أو لمشاريع أخرى قائمة.

## ماذا يقدم البرنامج للمواطنين؟

- دورات مجانية
- دراسات جدوى مجانية
- استشارات اقتصادية مجانية
- استشارات فنية مجانية
- دعم القطاع الخاص
- دعم أصحاب المشروعات
- نشر ثقافة الريادة والابتكار
- الربط بين أصحاب المشروعات والجهات التمويلية

## ويضم البرنامج المراكز والحاضنات التالية :

- مركز أعمال طرابلس
  - مركز أعمال بنغازي
  - مركز أعمال سبها
  - مركز أعمال المرأة
  - مركز أعمال ذوي الاحتياجات الخاصة.
  - مركز أعمال مصراتة.
  - حاضنة أعمال تقنية المعلومات
  - حاضنة أعمال التقنيات الزراعية و الحيوية
  - حاضنة جامعة بنغازي
- وفي إطار تقديم الخدمات الفنية اللازمة للمستهدفين ولغرض توطئ مشروعات صغرى ومتوسطة مباشرة إلى كل المناطق بليبيا فقد تم البدء في تأسيس (9) مراكز أعمال جديدة روعي في توزيعها العامل الجغرافي والتوزيع السكاني وكذلك التعاون الفعال مع المجالس المحلية بتلك المناطق، ومراكز الأعمال المستحدثة هي :
- مركز أعمال درنة، مركز أعمال طبرق، مركز أعمال الزاوية،
  - مركز أعمال الزنتان، مركز أعمال العجيلات، مركز أعمال اجدابيا، مركز أعمال غريان.
- وجار العمل على تجهيز هذه المراكز بالمعدات والأجهزة اللازمة وتوظيف الكادر البشري لتشغيلها .



بقلم :

م. رمضان سليمان المرهق

## دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الشباب

تعد البطالة اليوم من أخطر الأزمات التي تواجهها الدول العربية لا سيما ليبيا إن لم تكن أخطرها على الإطلاق حيث بلغت مستويات مخيفة إلى درجة أنها يمكن أن تؤدي إلى تداعيات يصعب التنبؤ بها، كما أنّ الفشل في حل معضلة تشغيل الشباب جعل هذه الدول تدور في حلقة مفرغة من الإخفاقات والتي ظلت تُعالج بسياسات يُعاد فيها إنتاج التخلف والبؤس ويكرس فيها الوضع الراهن، وتصف تقارير منظمة العمل العربية الوضع الحالي للبطالة في المنطقة العربية بأنه الأسوأ من جميع مناطق العالم دون منازع، وأنها في طريقها لتجاوز كافة الخطوط الحمراء،

المبادرة والنظر إلى ما هو أبعد من الأنشطة الحالية المستنسخة كتجارة التجزئة والأنشطة القزمية والعشوائية والخدمات الفردية وخصوصاً تلك التي ثبت فشلها واضرارها بالإقتصاد والبيئة إلى أنشطة ابتكارية تتصف بالتميز والتركيز على نقل التقنية وقادرة على الإستفادة من قاعدة المعرفة لدى خريجي الجامعات كالإستثمار في الطاقات المتجددة وتقنية المعلومات والتقنيات الحيوية وغيرها، خصوصاً ونحن نقف على مشارف عصر جديد ومختلف تماماً في كل شئ في مضمونه وفي إطاره، حيث أصبحت المعرفة هي الركيزة في العملية الإنتاجية، وهي أساس إقتصاد المستقبل، ومع بزوغ شمس هذا الإقتصاد الجديد، بدأت المفاهيم تتغير وأدوات الإنتاج تتغير، بل إنّ مجال الأعمال وأماكن ممارسة العمل كلها تتغير، إن المعرفة ثروة لاتنضب، بل تزداد وتتراكم من خلال الإستخدام ويعاد إستخدامها ومصادرها دائماً متجددة، وجميعها تدور حول نتاج الذهن والعقل البشري، ومن ثم فإن إنتاج الثروة يتوقف على قدرة العقول على إبتكارها. إنّ «المعرفة» أصبحت عصب الإقتصاد الجديد الذي هو دائم الحركة ودائم البحث عن أصحاب المواهب والأفكار الجريئة ويظل التحدي في إكتشاف وتبني هذه الأفكار وتحويلها إلى مشروعات ناجحة تشكل رافداً من أهم روافد الإقتصاد الوطني.

الطاقة الإنتاجية والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة. وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته أكثر من 90 % من المنشآت في العالم وتوظف ما بين (50 - 60 %) من إجمالي القوى العاملة، كما تتمتع هذه المشاريع بمزايا عديدة لعل أهمها إستيعاب عدد هائل من العمالة وتوزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كما أنها تنتشر في حيز جغرافي واسع وتتمتع بقدر من المرونة لمواجهة الأزمات الإقتصادية كالتى يشهدها العالم حالياً. وقد بادرت عديد المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) إلى رفع شعار دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأقامت لهذا الغرض أقساماً ووحدات خاصة بها، وذلك لقدرتها على حل جملة من المشاكل التنموية وفي مقدمتها التوظيف وتوفير السلع الضرورية، إضافة إلى ما تحققه على مستوى توازن برامج التنمية المكانية، وقد أثبتت تجارب العديد من الدول قدرة المشروعات الصغرى والمتوسطة على إقامة أنشطة إنتاجية لامركزية في المناطق الريفية وقدرتها على إستغلال المواد الخام المحلية المتوفرة. وتأسيساً على ما تقدم فإنه لإقامة قطاع وطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مستدام وفعال ينبغى العمل على جذب الرياديين الموهوبين وأصحاب الأفكار وتحفيزهم على

حيث فاقت النسب 25 % في بعض الدول على الرغم من تحقيق الدول العربية المصدرة للنفط فوائض مالية هائلة. وتكمن أهم الأسباب البطالة في الإختلال الواضح بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وغياب برامج التدريب المهني التحويلي الموجه نحو سوق العمل، بالإضافة إلى سوء التخطيط واتخاذ الدولة طابعا ريعياً أدى إلى فقدان قيمة العمل وانتشار ثقافة الدعة والتواكل، وجدير بالذكر أنّ أرقام وإحصائيات البطالة بقدر أهميتها، إلا أنها تُخفي وراءها حقائق مخيفة كالتفكك الأسري والطلاق والجريمة والمخدرات وكافة مظاهر الإنحراف الأخرى. إنّ أخطر مهددات المجتمع هو وجود إنسان عاطل عن العمل وهو في أشد الحاجة إليه وقادر عليه، مما يجعله عاجزاً عن تلبية مطالب الحياة وتحقيق ذاته والمساهمة في عملية التنمية، إنّ تمكين الشباب وإستثمار قدراتهم ومواهبهم والإهتمام بهم وتشجيع روح الإبداع والإبتكار لديهم وهو أساس البناء والنهضة الإقتصادية، ومن هنا تأتي أهمية توفير بيئة أعمال تمكينية لتأسيس وتنمية وإستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل للشباب وتحقيق التنمية الإقتصادية، كما أنّها من أهم روافد عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في العالم بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة

بقلم : أ. إبراهيم الزيتوني

والمتوسطة في ليبيا إلى الحديث في أكثر من مناسبة بأهمية وجود قانون خاص يعنى بالمشروعات الصغرى والمتوسطة وسعياً من القائمين عليه في خروج هذا القانون إلى حيز الوجود فقد تم إعداد مسودة لمشروع قانون المشروعات الصغرى والمتوسطة كلف بإعدادها فريق من العاملين بالبرنامج الوطني بناء على مقترح تقدم به مكتب الشؤون القانونية بالبرنامج الوطني وافقت عليه ودعمته إدارة البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وبتحسين المناخ العام سيتم العمل على إعداد مقترح بتشكيل لجنة وزارية ممثلة من مختلف الجهات الحكومية (وزارات - مؤسسات - هيئات وغيرها) وأخرى غير حكومية كمؤسسات المجتمع المدني ومجالس رجال الأعمال وأصحاب المشروعات لتولي مهمة مراجعة هذه المسودة وإدخال ما تراه مناسباً عليها لإحالتها على الجهات المعنية لإصدارها وهذه الخطوة - سن تشريع أو قانون خاص بالمشروعات الصغرى والمتوسطة - نعتقد جازمين أنها ستكون مؤثرة إيجابياً في مستقبل هذا القطاع الذي تعتمد عليه اغلب اقتصاديات العالم



## إضاعات قانونية

يتطلع الشباب في مجتمعنا إلى العمل ، ويبحث عنه ، وينافس فيه ، ويأمل أن يكون يوماً ما في مصاف رجال الأعمال المبدعين والمؤثرين في الساحة الاقتصادية على مختلف أنواعها ،خدمية كانت أم إنتاجية . إلا أن تحقيق هذه الرغبة والنجاح فيها يتطلب توافر جملة أو حزمة من العوامل لعل أهمها تحديث الأنظمة والتشريعات المنظمة لعمل مختلف أدوات ممارسة النشاط الاقتصادي بما يتناسب وحجم المتغيرات الاقتصادية في المجتمع. فحتى يتسنى لنا خلق اقتصاد وطني قوي قادر على مواجهة تحديات العصر ومتطلبات المجتمع نحتاج إلى بنية تشريعية سريعة ومواكبة ومواجهة لجميع المعوقات وربما أولها معوقات أنظمة التمويل والشروط التعجيزية والإجراءات الروتينية لبعض المؤسسات التمويلية ، التي يعاني منها الراغبون في إقامة مشروعات صغرى ومتوسطة قادرة على النهوض بالقطاع الخاص وبالتالي النهوض بالإقتصاد الوطني . وأهمية البنية القانونية والتشريعية لقطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة هو ما دفع بالبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة كوحدة إدارية راعية وداعمة لنشاط المشروعات الصغرى



## منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا مبادرة الإدارة والاستثمار من أجل التنمية MENA تعقد اجتماعها

أجل التنمية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA انطلاقا من 2016 وحتى 2020 وذلك خلفا للمغرب التي تولت رئاسة المبادرة للعشر السنوات السابقة. هذا وتباحث المجتمعون حول إمكانية شمولية تنفيذ المشروع بدلا عن الآلية المتبعة حاليا في أن يستهدف التنفيذ كل دولة على حدى.

لتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة والقطاع الخاص بلبيبا . تم خلال أعمال الاجتماع الاستماع إلى تقارير الجهات المختصة حول سير العمل بالمشروع ونسبة الانجاز والصعوبات التي تخللت عملية التنفيذ .. كما تم خلاله الاتفاق على ترأس تونس لمبادرة الإدارة والاستثمار من

الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك ممثلي الدول المانحة والجهات المشرفة على المشروع . تأتي مشاركة البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة في الاجتماع في إطار التعاون القائم بينه وبين منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) لغرض تنفيذ المشروع الخاص بوضع إستراتيجية

عقدت منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مبادرة الإدارة والاستثمار من أجل التنمية) MENA اجتماعها السنوي بمدينة الرباط بالمغرب بتاريخ 09/11/2015 بمشاركة البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وبحضور ممثلين عن كافة مكونات المبادرة من الشرق

## البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة يشارك في مؤتمر دولي بهولندا



على دور مراكز الأعمال والحاضنات وكيفية تطويرها حيث أبدى المسؤولون عن منظمة سبارك في هذا الصدد استعدادهم التام لقيام المنظمة بدور مهم في ذلك فور توفر الظروف السياسية الملائمة.

المحاربين للتأهيل والتنمية وقد تم في الاجتماع مناقشة إمكانية التعاون بين الجهات التي يمثلها المجتمعون في شأن تطوير قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة بلبيبا وكذلك المساعدة في تأهيل وإدماج المحاربين القدامى في مؤسسات الدولة. وقد تم التركيز على وجه الخصوص

لمنظمة سبارك، والسيد موسى كلوكياكا المدير العام لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب بالدول الإسلامية بتركيا والدكتور عبد الناصر ابوزقية مدير عام البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة والسيد مصطفى الساقزلي مدير هيئة شؤون

بينها. هذا وقد شارك العديد من المنظمات والجهات في الورشة كان أهمها البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي والمصرف الإفريقي للتنمية وممثلين عن الاتحاد الأوروبي ومؤسسة التمويل العالمية ومنظمة التنمية والتطوير الاقتصادي OECD .

أما الوفد الليبي الذي شارك في المؤتمر فقد تمثل في حضور مسئولين عن البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وهيئة الإدماج والتنمية (هيئة المحاربين سابقا) . وقد اعتبر المؤتمر فرصة للتنسيق والتشاور بين الجهات والمنظمات المشاركة وفتح باب التعاون فيما بينها لا سيما في مجال دعم ريادة الأعمال وخاصة ريادة أعمال المرأة والشباب. وقد عقد على هامش المؤتمر اجتماع ضم كلا من السيد يانيك دو بو المدير التنفيذي

في إطار سعي البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة إلى التواصل مع المنظمات والمؤسسات ذات العلاقة وخلق شراكات معها تتيح نقل الخبرات والتجارب نحو تحقيق الأهداف المرجوة للنهوض بالقطاع الخاص في ليبيا وخلق فرص عمل سجل البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة مشاركة في مؤتمر دولي بعنوان ( إقامة الأعمال في الدول غير المستقرة وذات الأزمات) الذي عُقد في مدينة امستردام بهولندا بتاريخ 11/11/2015 وذلك بدعوة وجهت من منظمة سبارك (sparks) وهي منظمة غير ربحية ومقرها مدينة امستردام بهولندا.

المؤتمر تضمن على إقامة العديد من ورش العمل كان إحداها ورشة عمل حول إعادة بناء هيكل الدولة في الدول التي تمر بمراحل تغيير والتي تعد ليبيا من

## البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى و المتوسطة

المقر الرئيسي : طريق قرقارش، حي الاندلس طرابلس ليبيا

الموقع : www.sme.ly / البريد الإلكتروني : media@SME.ly www.facebook.com/SMElibyal

هاتف : +218 92 690 9881 - +218 21 720 8111 - +218 21 478 2658 Tel.: